THI QAR ARTS JOURNAL
TQARTJ | SPECIAL ISSUE 2025
عدد خاص بالمؤتمر الدولي الخامس لكلية الاداب - جامعة ذي قار

دراسة علمية للذكاء الاصطناعي والمدونة الجنائية

د. انتصار رحيم عبيد — جامعة بابل، كلية التربية الاساسية
م. اسراء فالح مسلم — جامعة بابل . كلية التربية الاساسية
م. م. زهراء حسن عبيد — جامعة بابل . كلية التربية الاساسية

الملخص

أدى الوجود المتزايد ومجالات التطبيق المتوسعة للذكاء الاصطناعي اليوم إلى ارتفاع موازٍ في الأضرار الناتجة عن التفاعلات مع البشر أو الأنظمة الأخرى. ويسلط هذا التصعيد الضوء على غياب إجراء قانوني محدد للأفعال المستقلة للذكاء الاصطناعي والأضرار الناتجة عنها. يثير هذا الوضع تساؤلات حول مدى إمكانية تطبيق المسؤولية الجنائية على الذكاء الاصطناعي وكيف يمكن أن تكون هذه القابلية للتطبيق بمثابة مكمل داخل عقائد ونظريات القانون الجنائي العامة. وفي سياق الوضع القانوني لتقنيات الذكاء الاصطناعي، فإن تحديد الأطراف المسؤولة عن الجرائم التي ارتكبتها هذه التقنيات وتقييم هذه العوامل في عملية العدالة الجنائية يمثلان فجوات كبيرة في القانون الجنائي.. وفي هذا السياق، فإن الفحص الشامل لكيفية إيجاد تقنيات الذكاء الاصطناعي مكانها في القانون الجنائي، وهيكلة هذا المجال القانوني الجديد والمعقد، وتشكيل الأطر القانونية ذات الصلة، من شأنه أن يساهم في تطوير عقائد القانون الجنائي وتوجيه اللوائح القانونية المستقبلية في سد الثغرات القائمة. تمثل هذه الدراسة خطوة مهمة في فهم دور الذكاء الاصطناعي في القانون الجنائي وتقديم حلول للتحديات التي يواجها هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، المسؤولية الجنائية، القانون الجنائي، الوضع القانوني، الابتكار التكنولوجي.

Abstract

The increasing presence and expanding application areas of AI today have led to a parallel rise in harms resulting from interactions with humans or other systems. This escalation highlights the lack of a specific legal framework for AI's autonomous actions and the resulting harms. This situation raises questions about the extent to which criminal liability

THIS WORK IS LICENSED UNDER A CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION 4.0 INTERNATIONAL LICENSE

can be applied to AI and how such applicability can complement general criminal law doctrines and theories. In the context of the legal status of AI technologies, identifying the parties responsible for crimes committed by these technologies and assessing these factors in the criminal justice process represent significant gaps in criminal law. In this context, a comprehensive examination of how AI technologies find their place in criminal law, the structure of this new and complex legal field, and the formation of relevant legal frameworks would contribute to the development of criminal law doctrines and guide future legal regulations to fill existing gaps. This study represents an important step in understanding the role of AI in criminal law and providing solutions to the challenges facing this field.

Keywords: Artificial intelligence, criminal liability, criminal law, legal status, technological innovation.

١. المقدمة

في المجتمعات المتطورة والمتغيرة، استلزمت الابتكارات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية لوائح قانونية جديدة بمرور الوقت. وقد أبرزت التطورات في التكنولوجيا، وخاصة هذه الابتكارات، الحاجة إلى التعديلات القانونية في ظل الظروف الحالية. في البداية، كانت أجهزة الكمبيوتر، التي ظهرت في النصف الأول من القرن العشرين وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، مجرد أدوات يديرها البشر. ومع ذلك، فقد تطورت اليوم لأداء مهام معينة كان البشر يقومون بها سابقًا. بينما كانت تُستخدم في القرن السابع عشر لعمليات حسابية محددة، فقد وصلت الآن إلى مستوى يمكنها من تثقيف نفسها وبرمجتها والتكيف مع محيطها وأداء المهام المطلوبة بسرعة واحترافية شديدتين. يُعرَّف الذكاء الاصطناعي (AI)، الذي نوقش كثيرًا في الآونة الأخيرة، عمومًا بأنه تقليد لسلوكيات بشرية معينة. وقد جذبت التطورات في الذكاء الاصطناعي والروبوتات انتباه علماء القانون المعاصرين، مما أثار مناقشات مكثفة. تركز هذه الدراسة على موقف الذكاء الاصطناعي في القانون الجنائي.

THIS WORK IS LICENSED UNDER A CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION 4.0 INTERNATIONAL LICENSE

٢.١ مشكلة البحث :

ان المسؤولية القانونية والجنائية للذكاء الاصطناعي، على الرغم من أنها مفاجئة عند النظر إلى عمل يقوم به الذكاء الاصطناعي وحده أو بالاشتراك مع الإنسان، ستصبح موضوعًا للنقاش القانوني في المستقبل القريب بسبب التقدم المستمر للتكنولوجيا وتفاعل الذكاء الاصطناعي مع البشر. في هذا السياق، لا ينبغي إغفال المسؤولية الجنائية المحتملة للذكاء الاصطناعي المصمم والمبرمج من قبل البشر.

١ . ٣ اهداف البحث :

إن النطاق المستقبلي لتطوير الذكاء الاصطناعي ومجالات تطبيقه المحتملة غير معروفة، مما يجعل من السابق لأوانه استخدام بيانات متحيزة وحاسمة فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية لمثل هذه البرامج. سيكون من التبسيط المفرط افتراض أن الخوارزميات، التي تتخذ القرارات دائمًا ضمن إطار محدد، تعني ضمناً أن المبرمجين البشر فقط هم الذين يجب أن يتحملوا المسؤولية.

ان القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ هي بطبيعتها بشرية، فإن الإنسان فقط يمكن أن يكون مجرمًا في القانون الجنائي. ومع ذلك، وخاصة بالنظر إلى الحالة المتقدمة للذكاء الاصطناعي الفائق، يمكن مناقشة المسؤولية المباشرة للذكاء الاصطناعي عن الأفعال الإجرامية. ولهذا، يجب تقييم وجود الجريمة وعناصرها في القانون الجنائي فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي.

١ . ٤ . فرضية البحث :

إن الافتراض بأن الذكاء الاصطناعي، الذي أصبح مندمجًا بعمق في حياتنا الاجتماعية ويلعب دورًا نشطًا، قد يُظهِر في المستقبل خصائص تعادل أو تفوق الذكاء البشري أمر مقلق بالنسبة للبعض. وينبع هذا التخوف من عدم وجود إجماع واضح حول ما إذا كانت كيانات الذكاء الاصطناعي كائنات أم أشياء. إن إمكانية وصول كيانات الذكاء الاصطناعي إلى مستويات الذكاء البشري أو تجاوزها في المستقبل القريب تثير تساؤلات بين الفلاسفة والعلماء وعلماء الاجتماع والباحثين القانونيين حول كيفية تصنيف هذه الكيانات.

THIS WORK IS LICENSED UNDER A CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION 4.0 INTERNATIONAL LICENSE

لتحميل كيان الذكاء الاصطناعي المسؤولية عن أفعاله، وخاصة تلك التي تمتلك ذكاءً يعادل أو يفوق الذكاء البشري، فإنه يحتاج أولاً إلى وضع قانوني. لذلك، ستوفر هذه الدراسة متعددة التخصصات في البداية معلومات عامة، بما في ذلك تعريفات للمفاهيم الأساسية والأصول وتفسيرات العناصر ذات الصلة بالموضوع.

ان تطور الذكاء الاصطناعي خوارزمياته بناءً على خبراته ومعرفته من خلال أساليب التعلم. في البداية، كانت الآلات تعمل تحت سيطرة بشرية محدودة، لكن التطورات أدت إلى ظهور آلات ذكاء اصطناعي تتمتع بذكاء وقدرة على الحركة تشبه البشر.

١ . ٥ : نطاق البحث :

أصبح تحديد نطاق تطبيق الذكاء الاصطناعي مستحيلاً تقريبًا. تتكامل التغييرات والتطورات التكنولوجية باستمرار في حياتنا، ليس فقط في مجالات محددة ولكن في جميع الجوانب التي يكون فيها الوجود البشري حاضرًا بنشاط. تُستخدم تقنية الذكاء الاصطناعي بنشاط في قطاعات مختلفة، بما في ذلك الدفاع المدني والإلكترونيات العسكرية وصناعات الخدمات والصحة والقانون. منتجات الذكاء الاصطناعي قادرة على فهم الكلام البشري والتنقل في وسائل النقل وإجراء عمليات محاكاة ذكية في التطبيقات العسكرية. في مجال الرعاية الصحية، تعمل العديد من التقنيات، بما في ذلك الأجهزة المستخدمة في الجراحة والأشعة السينية واختبارات الدم وأبحاث الحمض النووي، بالذكاء الاصطناعي. يستخدم القطاع العسكري الذكاء الاصطناعي في أسلحة وأدوات مختلفة، مثل الصواريخ القادرة على المناورات السريعة والتخفي الطائرات المقاتلة، والمركبات الجوية بدون طيار. بالإضافة إلى ذلك، تم دمج تقنية الذكاء الاصطناعي في الهواتف الذكية والمنازل والمركبات وحتى المدن التي أصبحت جزءًا من حياتنا اليومية.

١ . ٦ . اهمية البحث :

لقد جعل التطور والتحول السريع للتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي جزءًا لا يتجزأ من المجال القانوني. وعلى وجه الخصوص، أحدث تحول التكنولوجيا ثورة في نظام العدالة الجنائية. لقد حدث الانتقال من نظام الانتقال من المشتبه به إلى الدليل إلى الآن من الدليل إلى المشتبه به. في الإجراءات الجنائية، يجب على القاضي تقييم كل قطعة من الأدلة بعناية بموجب نظام الأدلة الضميرية. مع تنفيذ مراحل الأدلة العلمية من خلال المواد ٧٥ وما بعدها من قانون الإجراءات

THIS WORK IS LICENSED UNDER A CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION 4.0 INTERNATIONAL LICENSE

الجنائية (CMK) (الفحص البدني، أخذ العينات من الجسم، تحليل الحمض النووي، تحديد الهوية الجسدية، التشريح، إلخ) والمواد ١٣٥ وما بعدها (تحديد الاتصالات والاستماع إليها وتسجيلها، وتعيين محققين سريين، والمراقبة الفنية)، تجاوزت موثوقية الأدلة العلمية الأدلة التقليدية مثل شهادة الشهود. تساعد هذه الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي في منع انتهاكات حقوق الإنسان. في المستقبل، يبدو بناء الأنظمة القانونية على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتلبية الاحتياجات القانونية من خلال هذه الوسيلة أمرًا لا مفر منه. ليس فقط في جمع وتقييم الأدلة، بل سيلعب الذكاء الاصطناعي أيضًا دورًا بلا شك في إجراء المحاكمات وتشكيل الأحكام. وعلاوة على ذلك، ستحتاج اللوائح القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي إلى أن يتم تشكيلها من خلال الجهود التعاونية للدول، مما يؤدي إلى حلول أكثر صحة للنزاعات القانونية.

٢. المفاهيم الأساسية

٢. ١ . نظرة عامة

تعود أصول الرقمنة إلى ستينيات القرن العشرين، وتشمل أشباه الموصلات وأجهزة الكمبيوتر المركزية ذات المعالجات العديدة وظهور أجهزة الكمبيوتر الشخصية، مما أدى إلى تطوير الإنترنت. ويمثل هذا ارتفاعًا يمتد إلى عصر الثورة الصناعية الثالثة، التي امتدت من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٧٠ (شواب، ٢٠١٧، ص ٧). تظهر الرقمنة، كمفهوم، كاختراع تكنولوجي بالغ الأهمية، يؤثر على كل جانب من جوانب الحياة. من الناحية الفنية، تشير إلى عملية تحويل الرسائل التناظرية، مثل الحروف والكلمات والصور، من التنسيق التناظري إلى التنسيق الرقمي. مع التحول الرقمي، يتم دمج عناصر متنوعة مثل الصوت والصورة ولقد أصبح النص ممكنًا. لقد وصل نطاق التحول الرقمي إلى مستويات كبيرة من التغيير في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، والقطاعات المختلفة، وخاصة في المجال القانوني (أورمانلي، ٢٠١٢، ص ٣٢-٣٨).

إن التحول الرقمي، جنبًا إلى جنب مع التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي، من المقرر أن يشكل مستقبلنا، ويثير الإثارة والمخاوف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية. من الضروري أن ندرك أنه، مثل أي تقدم تكنولوجي، فإن الذكاء الاصطناعي سيجلب تغييرات كبيرة في الساحة القانونية. تتحدى الثورة الرقمية المفاهيم والقواعد الأساسية التي تشكل حجر الزاوية للقانون. منذ إدخال التكنولوجيا في حياتنا، كانت الأنظمة القانونية تركز على الإنسان، مما وضع البشر في قلب

THIS WORK IS LICENSED UNDER A CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION 4.0 INTERNATIONAL LICENSE

القانون. التحدي الأساسي الذي تفرضه الثورة الرقمية على القانون هو تعطيل هذا النظام القانوني الذي يركز على الإنسان بسبب الرقمنة السريعة والشاملة لحياتنا اليومية والمهنية.

في سياق التحول الرقمي، ينبغي فحص الأنشطة القضائية من منظورين: التوافق أو عدم التوافق بين التقنيات الجديدة المستخدمة في العوامل الرقمية والأنشطة القضائية، وتكييف الأنشطة القضائية مع العالم الرقمي. ويشمل ذلك دمج التقنيات الجديدة في الأنشطة القضائية القائمة، مما يفرض تحديات في تطبيق وتفسير اللوائح الحالية للشركات التي تنتقل إلى الرقمنة والدول التي تتكيف أو تغير قوانينها لحل القضايا الرقمية ("خريطة طريق لتبني التكنولوجيا في المجال القانوني"، ٢٠٢٢).

ويظل تطبيق الأحكام القانونية والجنائية على أنظمة الذكاء الاصطناعي نقطة محورية للمناقشة. على سبيل المثال، تعد المسؤولية في الحوادث التي تنطوي على مركبات ذاتية القيادة، والصلاحية القانونية وتفسير القرارات التي تتخذها خوارزميات الذكاء الاصطناعي (على سبيل المثال، رفض التأشيرة أو طلبات العمل) من المخاوف المهمة. كما تعد الآثار القانونية للعقود الذكية التي تم إنشاؤها باستخدام تقنية blockchain وتقاطع القانون وتقنية الذكاء الاصطناعي الجديدة نقاط نقاش.

إن تطور الرقمنة وتأثيرها على القانون أمر بالغ الأهمية ليس فقط للشركات ولكن أيضًا للدول والهيئات التشريعية التي تسن لوائح الرقمنة. على سبيل المثال، كان من المتوقع أن تولد خدمات OTT مثل WhatsApp 386 مليار دولار من عائدات الصوت لشركات الاتصالات العالمية بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٨، مما يعني خسائر محتملة في الإيرادات للحكومات (Loucks، Wade، Macaulay &، 2016، ص ١٤). يعد التحكم الفعال وتحويل عمليات الرقمنة أمرًا ضروريًا لبقاء الشركات وقدرتها التنافسية، وكذلك لحقوق المواطنين والاقتصادات الوطنية والأمن.

تتضمن رقمنة الممارسات القانونية، الموضوع الثاني في إطار الرقمنة، استخدام تقنيات جديدة لرقمنة الممارسات القانونية. تم استكشاف مفهوم التكنولوجيا القانونية (التكنولوجيا القانونية) بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم، مع استثمارات كبيرة في هذا المجال اعتبارًا من عام ٢٠١٨ (""Getting Beyond The Tech in Legal Tech، Forbes.com، 2022)

٢ . ٢ .تأثير التطور والتحول الرقمي على القانون الجنائي

THIS WORK IS LICENSED UNDER A CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION 4.0 INTERNATIONAL LICENSE

في عالم اليوم الذي تحركه التكنولوجيا، أصبح وجود الأنظمة الرقمية واضحًا بشكل متزايد في المجال القانوني. وقد لوحظ أن التطبيقات التي تستخدم تقنية الذكاء الاصطناعي التي تم تطويرها في بلدان مختلفة تلعب أدوارًا مهمة في المسائل القانونية باستخدام معالجة اللغة الطبيعية (NLP). ومن المتوقع أن يصل المجال القانوني، الذي لم يستخدم هذه التسهيلات بالكامل بعد، إلى مستوى من التطور يضاهي الطب والزراعة والصناعة والأمن.

تلعب الإجراءات الجنائية دورًا نشطًا في العديد من الأنشطة القانونية. تنطوي المحاكمات الجنائية على العملية من ظهور الشكوك إلى الانتهاء من الحكم من قبل السلطات المختصة، بهدف الوصول إلى الحقيقة المادية من خلال إجراءات عادلة يتم إجراؤها وفقًا لقواعد القانون الإجرائي (Ünver & Hakeri، 2015، ص ١٢١). تتكون الإجراءات الجنائية من التحقيق والمقاضاة والجلسات الوسيطة، والتي تمثل العملية من معرفة الشكوك إلى الحكم النهائي (قانون الإجراءات الجنائية التركي، المادة ٢).

تتضمن الإجراءات الجنائية ثلاثة أنشطة أساسية: الاتهام والدفاع والحكم. يمثل المدعون العامون الدولة في الاتهامات، بينما يساهم الضحايا والمشاركون وممثلوهم بشكل فردي. يتكون الدفاع من المشتبه به أو المتهم وممثله القانوني. تحل الأجهزة القضائية والمحاكم النزاعات الجنائية على أساس الحجج التي يقدمها الأطراف.

تمثل هذه الأنشطة في الإجراءات الجنائية مراحل بنية معقدة. في العمليات القضائية اليوم، تم دمج أنظمة مثل UYAP (نظام المعلومات القضائية الوطني) و SEGBİS (نظام المعلومات الصوتية والصورة)، مما يعزز موثوقية وسرعة هذه الأنشطة القضائية، مما يعود بالنفع على الاقتصاد الإجرائي.

٢ . ٣ . الذكاء الاصطناعي (AI)

٢ . ٣ . ١ . مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطوره التاريخي

في البداية، من الضروري تعريف مصطلحي "الاصطناعي" و"الذكاء". تُعرِّف جمعية اللغة التركية "الاصطناعي" بأنه شيء تم إنتاجه أو تشكيله بواسطة الأيدي البشرية، وتقليد الأمثلة الطبيعية، وليس طبيعيًا أو حقيقيًا (جمعية اللغة التركية،

THIS WORK IS LICENSED UNDER A CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION 4.0 INTERNATIONAL LICENSE

٢٠٢٣). يشير "الذكاء" إلى القدرات البشرية المحددة للتفكير، وتكوين الافتراضات، وإدراك الواقع، والفهم، واستخلاص النتائج (جمعية اللغة التركية، ٢٠٢٣).

يشمل هذا الموضوع، الذي يشمل أبعادًا مختلفة، تخصصات متعددة تركز على الذكاء الاصطناعي (AI) وحالته. يتألف الذكاء الاصطناعي من برامج وأجهزة تحاكي الخصائص المعرفية والسلوكية البشرية. هناك تعريفات متعددة للذكاء الاصطناعي، تعكس تطوره منذ بدايته حتى الوقت الحاضر، وإعادة تشكيله من وجهات نظر مختلفة (Eriş، 2019، ص ١-١٠).

يعرّف كارادومان الذكاء الاصطناعي بأنه "قدرة الآلة الخاضعة للرقابة على أداء المهام المتعلقة بالمراحل المعرفية العليا مثل التفكير والفهم والتعميم وتجربة الماضي، والتي تُعزى عادةً إلى الصفات البشرية" (كارادومان، ٢٠٢٢، ص ٢). يعتبر بعض المؤلفين الذكاء الاصطناعي بمثابة قدرة الآلة على أداء العمليات المعقدة مثل الفهم والتفسير والتعلم واتخاذ القرار، وهي سمات بشرية نموذجية (أكسوي، ٢٠٢١، ص ٧-٨).

وضع عالم الرياضيات البريطاني آلان تورينج في عمله "آلات الحوسبة والذكاء" (١٩٥٠) الأساس النظري للذكاء الاصطناعي كما نفهمه اليوم. افترض تورينج أن الأفكار الشبيهة بالإنسان يمكن تعليمها لأجهزة الكمبيوتر، وأن الذكاء الاصطناعي الذي تم تطويره على نحو مماثل للعقل المتطور يمكن أن يكتسب الخبرة والتعليم (تورينج، ١٩٥٠).

قدم تورينج أيضًا اختبار تورينج، وهو معيار لتحديد ما إذا كان الذكاء الاصطناعي ذكيًا. في هذا الاختبار، يتم إخفاء آلة مع متطوع بشري بعيدًا عن أنظار المحقق. يحاول المحقق تحديد أيهما الذكاء الاصطناعي وأيهما الإنسان بناءً على ردود على الأسئلة، والتي يتم نقلها إما بأصوات معدلة أو كتابة أو بصريًا. إذا لم يتمكن المحقق من التمييز بين الإنسان، يُعتبر الذكاء الاصطناعي قد اجتاز الاختبار. من منظور آخر، افترض تورينج أن الذكاء الاصطناعي ذو القدرات الإدراكية يمكن أن يصل إلى مستوى ذكاء قادر على توجيه البشر بطرق مختلفة (كريفير، ١٩٩٣، ص ٤٩). على الرغم من أن تورينج وضع الأساس النظري للذكاء الاصطناعي، إلا أن مصطلح "الذكاء الاصطناعي" كان أول من لفت الانتباه إليه عالم الرياضيات جون مكارثي في مؤتمر دارتموث عام ١٩٥٦. ويُعتبر هذا المؤتمر بمثابة ميلاد أبحاث الذكاء

THIS WORK IS LICENSED UNDER A CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION 4.0 INTERNATIONAL LICENSE

الاصطناعي، ليس بمعنى بدايته المادية أو الوظيفية ولكن كمفهوم في الأدب (أرسطو، ١٩٧٥، ص ١٢؛ أيدمير، ٢٠١٨، ص ٧–٨).

٢ . ٣ . ٢ .تصنيف الذكاء الاصطناعي

لتحديد الموقف القانوني للذكاء الاصطناعي، من الأهمية بمكان التركيز على الأنواع المتطورة من الذكاء الاصطناعي. تشير التطورات التكنولوجية إلى ظهور أنواع مختلفة من الذكاء الاصطناعي، والتي يمكن أن تمتلك حقوقًا مماثلة للشخص القانوني وتكون قادرة على تحمل المسؤولية (Hintze، 2016).

يتم تصنيف كيانات الذكاء الاصطناعي وفقًا لتداعياتها القانونية. بناءً على الوظيفة، هناك أربعة أنواع معترف بها: الآلات التفاعلية، والذاكرة المحدودة، ونظرية العقل، والوعي الذاتي. من الناحية التكنولوجية، يتم تصنيف الذكاء الاصطناعي على أنه ذكاء اصطناعي ضيق، وذكاء اصطناعي عام، وذكاء اصطناعي فائق.

يشير الذكاء الاصطناعي الضيق، أو الذكاء الاصطناعي الضعيف، إلى قدرة الكمبيوتر على أداء وظيفة بشكل أكثر فعالية من الإنسان ضمن نطاق محدود. يمثل الذكاء الاصطناعي الضيق أعلى مستوى من تطور الذكاء الاصطناعي الذي حققه البشر حتى الآن. تشمل الأمثلة المركبات ذاتية القيادة والمساعدين الرقميين الشخصيين، وكلها تندرج ضمن هذه الفئة. حتى عندما يبدو أن تقنيات الذكاء الاصطناعي هذه تُظهر سلوكيات إرادية، فإنها تعمل بشكل أساسي ضمن نطاق محدد مسبقًا، خالية من الوعي أو المشاعر (Microsoft Azure، 2023).

الذكاء الاصطناعي العام، أو الذكاء الاصطناعي القوي، يعني أن خوارزميات الكمبيوتر يمكن أن تتفوق على البشر في جميع المهام المعرفية. هذا النوع من الذكاء الاصطناعي، الذي غالبًا ما يتم تصويره في الأفلام حيث تمتلك الروبوتات وعيًا وتتصرف وفقًا لعواطفها، يمكنه نظريًا حل المشكلات المعقدة واتخاذ القرارات في ظل عدم اليقين والاستفادة من المعرفة السابقة في التحليلات. يمكن لمثل هذا النظام أن يضاهي الإبداع والخيال البشري، ويؤدي مجموعة أكثر تفصيلاً من الوظائف مقارنة بالذكاء الاصطناعي الضيق (Microsoft Azure، 2023).

THIS WORK IS LICENSED UNDER A CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION 4.0 INTERNATIONAL LICENSE

الذكاء الاصطناعي الفائق، وهو امتداد للذكاء الاصطناعي العام، يشير إلى مستوى يمكن للآلات فيه تجاوز الذكاء البشري وأداء وظائف ذات سمات كمية بنجاح أكبر من البشر. ومن المتوقع أن تشمل العناصر الأساسية للذكاء الاصطناعي الفائق قدرات مثل التفكير والاستدلال وحل الألغاز وإصدار الأحكام والتخطيط والتعلم والتواصل طواعية. في حين لا يزال مفهومًا افتراضيًا، فمن المتوقع أن يقود الذكاء الاصطناعي الفائق ابتكارًا كبيرًا من خلال استبدال القدرات البشرية بسعة تخزين أعلى وتحليل أسرع للبيانات وقوة اتخاذ قرار أفضل (JavaTpoint، 2023).

٢. ٣ . ٣. الفرق بين الذكاء الطبيعي والذكاء الاصطناعي

يمكن فهم القيمة المحتملة والوضع المستقبلي للذكاء الاصطناعي بشكل أفضل من خلال مقارنته بالذكاء الطبيعي في جوانب معينة. الذكاء الاصطناعي هو تقنية طورها البشر وبرمجوها، في حين تطور الذكاء الطبيعي في الأنظمة البيولوجية. يقوم الدماغ البشري، ببنيته المعقدة ومليارات الخلايا العصبية المترابطة من خلال ما يقرب من ١٠٠ تريليون مشبك، بتحديث نفسه بانتظام عند اكتساب معلومات جديدة، دون بنية منهجية (Taslaman، 2018، ص ١١١؛ Kaku، بدون تاريخ، ص ٩١). في المقابل، لا يمكن للكمبيوتر أو نظام الذكاء الاصطناعي، بدون نهج منهجي، أن يتعلم أي شيء بمفرده. لذلك، فإن تعقيد الدماغ البشري يتجاوز أي نظام ذكاء اصطناعي (Crick، بدون تاريخ، ص ٤١-٤٥).

الذكاء الطبيعي، مثل الدماغ البشري، أكثر تعقيدًا من الناحية البنيوية ومتعدد الأنظمة مقارنة بالكمبيوتر المتطور بتقنية الذكاء الاصطناعي. يتطور الدماغ ويتطور من خلال التجارب وهو قادر على التغيير المستمر الملموس. في المقابل، تتطور أنظمة الحوسبة من خلال الخوارزميات النحوية الثابتة وأنظمة التشغيل (أدالي، ٢٠١٧، ص ٩).

احد الفروق الأساسية بين أنظمة الذكاء الطبيعي والاصطناعي هو قدرتها على الاحتفاظ بالذاكرة. يمكن للبشر أن ينسوا المعلومات أو التجارب بمرور الوقت أو إذا لم تتكرر، في حين أن المعلومات المخزنة في أنظمة الذكاء الاصطناعي تظل كما هي طالما أن الذاكرة سليمة (أدالي، ٢٠١٧، ص ١٠).

وعلاوة على ذلك، على عكس الذكاء الطبيعي، حيث لا يمكن نقل البيانات والتجارب مباشرة من فرد إلى آخر، يمكن نقل البيانات في أنظمة الذكاء الاصطناعي بسهولة بين أنظمة الحوسبة المختلفة. إن تعزيز ذكاء نظام الذكاء الاصطناعي

THIS WORK IS LICENSED UNDER A CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION 4.0 INTERNATIONAL LICENSE

أبسط مقارنة بزيادة مستوى ذكاء الإنسان. يختلف البشر في استجاباتهم لمواقف مماثلة بسبب الاختلافات في مستويات الذكاء، في حين أن أنظمة الذكاء الاصطناعي، المبرمجة بخوارزميات أو أكواد مماثلة، تظهر استجابات أكثر اتساقًا.

إن نظام الذكاء الطبيعي، القائم على الخبرة والإدراك البشري، أكثر إبداعًا وإثارة للاهتمام مقارنة بالذكاء الاصطناعي، الذي يقتصر على البيانات التي يتم تغذيتها به. إن قدرة النظام الطبيعي على تقييم تجارب وسلوكيات الذات والآخرين تعزز ذكائه، في حين أن ذكاء الذكاء الاصطناعي يقتصر على البيانات والحلول المبرمجة (كويونكو، ٢٠٢٢، ص ٨٥).

لذلك، في حين أن الذكاء الطبيعي وتقنيات الذكاء الاصطناعي لها اختلافات وتشابهات مميزة، فإن هدف الذكاء الاصطناعي هو محاكاة الذكاء الطبيعي. ومع ذلك، لتحقيق هذه المحاكاة، فإن فهم بنية الدماغ البشري ووظائفه أمر أساسي، وهي مهمة لا تزال بعيدة المنال حتى يومنا هذا. وإذا تم سد هذه الفجوة، فسوف يتم الكشف عن طبيعة الإدراك أو الوعي البشري، مما يؤدي إلى تقنيات ذكاء اصطناعي أكثر تقدمًا.

٣. الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الجنائية

٣ . ١. نظرة عامة

الغرض من القانون الجنائي هو حل تضارب المصالح بين الأفراد داخل المجتمع والحفاظ على النظام الاجتماعي (بيرقدار، ١٩٧٧، ص ٩١). ينص قانون العقوبات التركي في مادته الأولى على أن "الغرض من قانون العقوبات هو حماية الحقوق والحريات الفردية والنظام العام والأمن وسيادة القانون والصحة العامة والبيئة والسلام الاجتماعي ومنع ارتكاب الجرائم". تحدد القوانين الجنائية العقوبات التي تتدخل على نطاق واسع في الحقوق والحريات الفردية. وبالتالي، فإن الفلسفة والقيم والمبادئ التي تحكم قانون العقوبات في أي بلد تعكس طبيعة نظامه السياسي. تاريخيًا وحاضرًا، استخدمت الدول الشمولية القوانين الجنائية لفرض الإيديولوجيات والحفاظ على الأنظمة، وغالبًا ما تحد بشكل كبير من حقوق الأفراد أو تلغيها. وعلى النقيض من ذلك، تدمج الدول القانونية الديمقراطية المبادئ الأساسية للقانون الجنائي في دساتيرها لمنع إساءة استخدام هذه القوانين وحماية الأفراد من التطبيق التعسفي (بايركتار، ١٩٧٧؛ "قانون العقوبات الجنائية"، ٢٠٢٣).

THIS WORK IS LICENSED UNDER A CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION 4.0 INTERNATIONAL LICENSE

بموجب قانون العقوبات التركي، يجب أن يكون لكل جريمة محددة مرتكب. ويُعرَّف الجاني بأنه "الشخص الذي يضر، من خلال أفعاله أو إهماله، بالمصلحة المحمية قانونًا" (ظافر، ٢٠١٦، ص ٤٩). ويستند القانون الجنائي التركي بالكامل على العنصر البشري، وبالتالي يجب أن يكون الجاني إنسانًا (أوزبك وآخرون، ٢٠٢٣، ص ١٣٨). تنص المادة ٢/٢٠ من قانون العقوبات التركي على أنه "لا يمكن تطبيق العقوبات الجنائية على الكيانات القانونية. ومع ذلك، يتم الاحتفاظ بتدابير الأمن المنصوص عليها في القانون بسبب الجريمة". وهذا يشير إلى أن الأشخاص الطبيعيين فقط هم من يمكن أن يكونوا مرتكبي جرائم.

يُظهر القانون المقارن مناهج ولوائح مختلفة فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية للكيانات القانونية، متأثرة بالهيكل الدستوري للبلد. في النهاية، لا يمكن للكيانات القانونية أن تكون مرتكبي جرائم. لا يمكن أن يكون الجناة إلا أشخاصًا طبيعيين، وتُنسب الجرائم التي يرتكبها ممثلو الكيانات القانونية إلى هؤلاء الأفراد (أوزبك وآخرون، ٢٠٢٣، ص ١٣٨).

وفقًا لمبدأ المسؤولية عن الخطأ في قانون العقوبات التركي، لا يكفي أن يكون الشخص مرتكبًا للجريمة، بل يجب أن يتمتع أيضًا بالإرادة الحرة، والوعي بالبيئة المحيطة، وفهم العواقب القانونية لأفعاله أو تقاعسه (أوزترك وإردم، ٢٠١٨، ص ١٤١-١٤٢). تتطلب نظرية الإسناد الموضوعي في القانون الجنائي أكثر من مجرد وجود رابط سببي بين الجاني والفعل. كما أن قدرة الجاني، بناءً على الخصائص البشرية، على تحمل عبء الجريمة أمر بالغ الأهمية (أوزبك، ٢٠٠٦، ص ٢٣١).

على سبيل المثال، إذا هاجم كلب شخصًا وأصابه، فلا يمكننا أن ننسب المسؤولية الجنائية إلى الكلب. ربما يكون الكلب قد تسبب في الإصابة، لكنه لا يستوفي العناصر العقلية للقصد أو الإهمال المطلوبة للجريمة. يجب التحقيق في حالة ملكية الكلب وتأثير مالكه (Öztürk & Erdem، 2018، ص ١٤١-١٤٢).

يتطلب نسب جريمة معينة إلى فرد توافق كل من العناصر المادية والعقلية للجريمة. إذا هاجم كيان الذكاء الاصطناعي شخصًا، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان الذكاء الاصطناعي يمكن أن يتحمل المسؤولية الجنائية. للإجابة الكاملة على هذا السؤال، يجب تحديد ما إذا كان كيان الذكاء الاصطناعي يمتلك الإرادة الحرة (Solarczyk Krausová & Hazan، 2013، ص ١٠٠).

THIS WORK IS LICENSED UNDER A CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION 4.0 INTERNATIONAL LICENSE

الإرادة الحرة تعني قدرة الكيان على التصرف نحو أهدافه، بغض النظر عن التأثيرات المادية أو الفيزيائية. وفي حين أنه من الصعب تأكيد الإرادة الحرة الكاملة للبشر بسبب التأثيرات البيئية، يمكن للبشر اتخاذ خيارات بناءً على الخبرات السابقة، مما يشير إلى درجة من الإرادة الحرة (Solarczyk Krausová & Hazan، 2013، ص ١٠٠). حاليًا، يمكن للذكاء الاصطناعي، من خلال التعلم الآلي والتعلم العميق، إدراك العالم الخارجي وتوليد حلول لمشاكل مماثلة أو مختلفة بجهد أقل وكفاءة أكبر من البشر. ومع ذلك، يفتقر الذكاء الاصطناعي إلى الوعي بماضيه أو ذاته (Hallevy، 2015، ص ١٨٣).عندما تحقق كيانات الذكاء الاصطناعي الوعي الذاتي، فقد تمتلك الوعي وإدراك العالم الخارجي والسلوك الهادف والإبداع، مما يعني الإرادة الحرة والمسؤولية الجنائية المحتملة.

إذا تسبب روبوت الذكاء الاصطناعي في وفاة بشرية أو تورطت مركبة ذاتية القيادة في حادث مميت، فإن مسألة المسؤولية الجنائية تنشأ. قد تكون الاستجابة الأولية هي تحميل مالك كيان الذكاء الاصطناعي (المبرمج أو المستخدم) المسؤولية. ومع ذلك، مع تزايد الاعتراف بالذكاء الاصطناعي باعتباره كيانات ذكية، فقد تتغير هذه الإجابة، مما يستلزم فحصًا تاريخيًا للمسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي (هاليفي، ٢٠١٥، ص ١٨٣).

٣. ٢. التطور التاريخي للمسؤولية الجنائية

إن تحديد المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي هو مفهوم ديناميكي، يتطور مع التغيرات المجتمعية. لقد أثر التعقيد المتزايد للعلاقات المجتمعية والاقتصادية والتقدم التكنولوجي على القانون الجنائي. ينبع التركيز القانوني على الروبوتات والذكاء الاصطناعي من الحاجة التي خلقتها هذه التطورات التكنولوجية. يساعد فهم التطور التاريخي للمسؤولية الجنائية على فهم المسار الحالي والمستقبلي لهذا المفهوم، والذي يشمل أربع فترات رئيسية (دونمزر، ١٩٤٩، ص ٧-١٧؛ تورو سلو، ١٩٩٠، ص ١٢١).

الفترة الأولى، التي تميزت بالمسؤولية الجماعية في القانون الجنائي البدائي، حملت الأفراد مسؤولية أفعال الآخرين. كان الغرض الأساسي من العقوبة هو إشباع الرغبة في الانتقام، ولم يكن خطأ الجاني عاملاً مهمًا (أوزبك وآخرون، ٢٠٢٣، ص ٨٧-٨٨؛ أوزينباش، ٢٠١٣، ص ٣٩٣-٣٩٤).

THIS WORK IS LICENSED UNDER A CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION 4.0 INTERNATIONAL LICENSE

وقد تطور هذا المنظور إلى فترة المسؤولية الموضوعية، حيث كانت العلاقة السببية بين فعل الجاني والنتيجة كافية للعقاب. ومع ذلك، تم الاعتراف لاحقًا بأن هذا الرأي أكثر صلة بالقانون الخاص ومفهوم المسؤولية التقصيرية منه بالقانون الجنائي (Toroslu، 1990، ص ١٢٢؛ Özenbaş، 2013، ص ٣٩٦)

لقد أدى تأثير الإنسانية خلال عصر النهضة والإصلاح إلى الفترة الثالثة، وهي المسؤولية الذاتية (القائمة على الخطأ)، حيث أصبحت نية الجاني أو إهماله أمرًا بالغ الأهمية. وقد أسس هذا الرأي مبدأ "لا يمكن أن تكون هناك جريمة أو عقوبة بدون خطأ" في القانون الجنائي الحديث (Özbek et al., 2023, pp. 87–88; Özenbaş, 2013, pp. 393–394). تركز الفترة الأخيرة على تحديد المسؤولية الجنائية على أساس الخصائص الفردية. يأخذ هذا النهج في الاعتبار خطورة الفعل، والأهم من ذلك، أنه يؤسس المسؤولية الجنائية على الفرد، ويعاقب الناس على أسلوب حياتهم أو وجودهم بدلاً من أفعالهم (Toroslu & Özenbaş, n.d., pp. 123–124; Day, 2011, pp. 243–244). لقد أدخلت هذه التطورات التاريخية مفاهيم مهمة مثل الخطأ والإسناد والسببية إلى القانون الجنائي. لقد اكتسب مفهوم الخطأ، على وجه الخصوص، أهمية كبيرة وأدى إلى العديد من المناقشات العقائدية. لا ينظر القانون الجنائي الحديث إلى الفعل غير القانوني فحسب، بل ينظر أيضًا إلى الجاني، مع التركيز على الإرادة الحرة والعلاقة بين الجاني والفعل (Toroslu، بدون تاريخ، ص ٣٦٧–٣٦٨).

٣. ٢. ٢.الشخصية القانونية والوضع القانوني للذكاء الاصطناعي

"القانون هو مجموع القواعد التي تنظم سلوكيات وعلاقات الأفراد في المجتمع، والتي يتم تنفيذها من خلال العقوبات التي تفرضها الدولة" (أوغوزمان وبارلاس، ٢٠١٩، ص ٢). وبالتالي، فإن مفهوم "الشخص" أساسي في جميع فروع القانون (أكيبيك وأكينتورك وأتيس، ٢٠١٩، ص ٢٣١). يعيش البشر، ككائنات اجتماعية، في مجتمعات ويقيمون علاقات مع الآخرين. وللحفاظ على السلام والنظام في هذه العلاقات، يتم إنشاء القواعد وفرض الامتثال. البشر هم الموضوعات الأساسية للنظام القانوني الذي ينشئونه (بيلج، ٢٠٠٩، ص ٣).

مع مرور الوقت، تم توسيع الحقوق القانونية لتشمل كيانات أخرى غير البشر، مثل الأشخاص القانونيين أو مجموعات الملكية، مما أثار في البداية مناقشات في القانون بشأن قدرتهم على امتلاك الحقوق وتحمل المسؤولية الجنائية. وفي نهاية

THIS WORK IS LICENSED UNDER A CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION 4.0 INTERNATIONAL LICENSE

المطاف، وجدوا مكانهم في الأنظمة القانونية (Zeytin & Gencay, 2019, p. 46; Bak, 2018, p. 219). إن تسمية الكيانات بأنها "أشخاص" أمر ممكن من خلال النظام القانوني، مما يجعل الشخصية مفهومًا قانونيًا. تحدد الأنظمة القانونية من يمكن اعتباره شخصًا (Akipek, Akıntürk, & Ateş, 2019, p. 231).

تربط الأنظمة القانونية الحديثة المسؤولية الجنائية والقانونية بالقدرة على امتلاك الحقوق والالتزامات (Kılınç Hukuk ve Danışmanlık، بدون تاريخ). تنص المادة ٨ من القانون المدني التركي على أن "الإنسان يتمتع بالأهلية القانونية. جميع الناس متساوون من حيث قدرتهم على امتلاك الحقوق والالتزامات ضمن الحدود التي تحددها الأنشطة القضائية". (İnce et al.، 2019، ص ٣٨). تشير المادتان ٩ و١٠ من نفس القانون إلى أن كل شخص بالغ قادر تمامًا ومسؤول عن أفعاله والتزاماته الناشئة عنها. ترتبط الشخصية القانونية جوهريًا بالقدرة على الانخراط في أعمال قانونية وتحمل المسؤولية عنها (İnce et al.، 2019، ص ٣٨).

من الناحية القانونية، يُعتبر كل كيان قادر على امتلاك الحقوق والالتزامات شخصًا (Akipek وAkıntürk وAteş، 2019، ص ٢٣١). في القانون التركي، كما هو الحال في معظم الأنظمة القانونية الحديثة، يتم تصنيف الشخصية تحت عنوانين: الأشخاص الطبيعيون والأشخاص الاعتباريون. يسمح هذا التمييز للكيانات مثل الشركات والمؤسسات والنقابات وما إلى ذلك، بالحصول على حقوق والتزامات بموجب القانون (Erman، 2020، ص ١٣٥). الشخصية الطبيعية، التي تتطلب الميلاد والحياة، تعني في الأساس الشخصية المؤسسية. لكل شخص طبيعي الحق في تحمل الديون والحصول على الائتمانات. لا تعتمد الشخصية على تمييزات مثل الدين أو اللغة أو العرق؛ يكفي مجرد الميلاد والحياة. تشير الشخصية القانونية، كما هو محدد في المادة ٤٧ من القانون المدني التركي، إلى مجموعات منظمة من الأشخاص أو الممتلكات المخصصة لأغراض محددة. حاليًا، لا تعترف الأنشطة القضائية بالكيانات التي تتجاوز هذين النوعين كأشخاص (Akipek وAkıntürk وAteş، 2019، ص ٢٣٣)

في ضوء هذه التعريفات والقانون المدني التركي، لا يمكن اعتبار آلات الذكاء الاصطناعي أشخاصًا. ومع ذلك، بالنظر إلى المستوى الحالي لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على حياة الإنسان، فإن ما إذا كان ينبغي الاعتراف بهذه الكيانات كأشخاص وبالتالي وضعها القانوني يصبح موضوعًا للمناقشة (Kılınç Hukuk ve Danışmanlık، بدون

THIS WORK IS LICENSED UNDER A CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION 4.0 INTERNATIONAL LICENSE

تاريخ). يتركز النقاش حول الوضع القانوني للذكاء الاصطناعي على محورين رئيسيين: أحدهما ينظر إلى كيانات الذكاء الاصطناعي كممتلكات، بينما يدعم الآخر الاعتراف بها كأشخاص قانونيين (Kılıçarslan، 2019، ص ٣٧٧-٣٨١).

واعتمادًا على نوع الشخصية المنسوبة إلى كيانات الذكاء الاصطناعي، ستختلف حقوقها ومسؤولياتها. وقد تدفع تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة حتى إلى مناقشات حول حقوق مماثلة لحقوق الإنسان. وتستمر المعضلات الأخلاقية والقانونية والمعنوية في تحديد الشخصية والمسؤولية، كما تجلى في منح المملكة العربية السعودية الجنسية لروبوت الذكاء الاصطناعي "صوفيا" في عام ٢٠١٧، وهي الأولى من نوعها في العالم. وقد أدت هذه الخطوة إلى العديد من القضايا القانونية. في المملكة العربية السعودية، تُكتسب الجنسية عادةً من خلال الولادة أو الزواج من قبل الأشخاص الطبيعيين. وبالتالي، كان منح الجنسية لصوفيا غير قانوني من الناحية القانونية. والأسئلة الحقيقية هي لماذا وكيف مُنحت صوفيا الجنسية وما هي المزايا التي جلبتها. من المحتمل أن تكون الجنسية خطوة استراتيجية خلال جهود التحديث التي بذلها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، مما يشير إلى محاولة المملكة العربية السعودية مواكبة العالم المتغير. ربما كان إعلان الجنسية تكتيكًا تسويقيًا لجذب الاستثمارات التكنولوجية. نظرًا لأن صوفيا تظل ملكًا لشركة هانسون روبوتيكس المحدودة، فهي لا تمتلك حقوقًا حقيقية. حتى لو اعتُبرت مواطنة، يتم نقل صوفيا في صندوق في قسم الشحن للسفر الدولي، وليس باستخدام جواز سفر شخصي (هانسون روبوتيكس، ٢٠٢٣).

السؤال المتبقي هو ما إذا كان الروبوت يمكن أن يكون صاحب حقوق. وفقًا للإطار القانوني الحالي، لا تزال الروبوتات تعتبر ملكية وبالتالي لا يمكن أن تكون ضحايا للجرائم. يمكن أن تكون موضوعًا قانونيًا لجريمة، لكن الضحية الفعلية هي مالك الروبوت أو حائزه.

٣. ٣. ٣ .وجهات النظر ضد الحاجة إلى وضع قانوني للذكاء الاصطناعي

الحجة الرئيسية ضد منح الوضع القانوني للذكاء الاصطناعي والروبوتات هي أن هذه الكيانات تفتقر إلى القدرة على الحصول على الحقوق والالتزامات، وهو شرط ضروري للشخصية. يُعتبر منح كيانات الذكاء الاصطناعي القدرة القانونية المقابلة للشخصية غير ضروري وربما ضارًا بالتقدم البشري. لم تستوف هذه الكيانات بعد المعايير الأساسية لاعتبارها أشخاصًا يتمتعون بالشخصية القانونية (Pagallo، 2013؛ Solum، 2021، ص ٦٣-١١٩).

THIS WORK IS LICENSED UNDER A CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION 4.0 INTERNATIONAL LICENSE

إن هذا المنظور متجذر في الاعتقاد بأن البشر، باعتبارهم كائنات متفوقة ومهيمنة، هم الكيانات الوحيدة القادرة على امتلاك الشخصية الأخلاقية. وتؤكد وجهة نظر الشخصية الأخلاقية أن البشر فقط، بوعيهم العميق، وعقلهم، وقدراتهم البرمجية، وذكائهم الطبيعي، وعواطفهم، وقدرتهم الملموسة، هم المؤهلون للحصول على الشخصية (Wolfgang & Ansay, 2022). وتفترض "نظرية الحقوق الطبيعية" أن البشر يتمتعون بطبيعتهم بحقوق غير قابلة للتصرف، وبالتالي تأسيس شخصيتهم القانونية (Bravo, 2022). وحتى الأفراد الذين يعانون من انخفاض القدرة أو فقدان الوعي المؤقت يعتبرون أشخاصًا (Akipek, Akıntürk, & Ateş, 2019, pp. 271–272). ومع ذلك، نظرًا لأن مفهوم إنشاء كيانات الذكاء الاصطناعي يعتمد على الوجود البشري، فإن استقلال الذكاء الاصطناعي وكيانه الأخلاقي غير معترف بهما. ينبغي فحص العلاقة بين البشر والكيانات الأخرى في سياق قانون الملكية أو حتى العبودية (باكاكسيز وسومر، ٢٠٢١، ص ١٣٩؛ دوغان، ٢٠٢٢، ص ٢٢٣).

٣. ٣ . ٤ . آراء تدعم الحاجة إلى وضع قانوني للذكاء الاصطناعي

في عالمنا الذي يتقدم بشكل منهجي نحو بنية مجتمعية سيبرانية مع عجائب متزايدة باستمرار من التطورات التكنولوجية من الدرجة الأولى، يتم تأكيد ضرورة إضافة بُعد جديد إلى الوضع القانوني لتقنيات الذكاء الاصطناعي الحالية من خلال الافتراضات العلمية والمنظورات النظرية. وهذا يخلق تأثيرًا يشبه الرافعة في نظامنا القانوني. ومع نمو تأثير الذكاء الاصطناعي على الأفراد والمجتمعات، تزداد الرغبة والتوقعات لتحديد المواقف القانونية وشخصيات هذه الكيانات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي. تستند النظريات ووجهات النظر التي تدعو إلى منح وضع قانوني لكيانات الذكاء الاصطناعي، كقاعدة عامة، إلى الأبعاد القانونية والجوانب الشكلية التي تمنح وضع الشخصية. إنهم يقبلون إسناد الشخصية إلى هذه الكيانات إذا كان هناك قبول مجتمعي وتوافق مع المعايير القانونية القائمة (أوزون، ٢٠١٦، ص ١٦–١٧). من ناحية أخرى، فإن الاعتراف بأن كيانات الذكاء الاصطناعي يمكن أن تتمتع بحقوق ولكن دون إسناد الشخصية القانونية لها يعني فصل الأهلية القانونية عن مفهوم الشخصية، مما قد يمهد الطريق لشكل من أشكال العبودية. لذلك، من الضروري منح الشخصية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي.

THIS WORK IS LICENSED UNDER A CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION 4.0 INTERNATIONAL LICENSE

٤. المناقشة والاستنتاج

٤ . ١ .الاستنتاج

هدفت هذه الدراسة في المقام الأول إلى توضيح مكانة تقنيات الروبوتات والذكاء الاصطناعي في مواجهة القانون الجنائي. في البداية، تم تقديم المفاهيم العامة والمعلومات الأساسية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. وكما يمكن فهمه من التفسيرات ضمن هذا النطاق، فقد بدأت بعض البلدان في تنفيذ اللوائح القانونية، وخاصة فيما يتعلق بالمركبات ذاتية القيادة، في القانون المقارن ذي الصلة بموضوع دراستنا. عند فحص اللوائح الدولية، يُلاحظ عمومًا أن هذه اللوائح تتضمن تقييمات بشأن تعويض المسؤولية. على الرغم من عدم وجود وجهة نظر واضحة وحادة بشأن العديد من القضايا، بما في ذلك ما إذا كانت تقنيات الروبوت والكيانات ذات تقنية الذكاء الاصطناعي تمتلك عناصر شخصية، يتم تقديم اقتراحات أيضًا للمشرعين في هذه اللوائح.

لتحديد طريقة تتعلق بوضع تقنيات الروبوتات والذكاء الاصطناعي ضد القانون، من الضروري أولاً مناقشة ما إذا كانت هذه التقنيات تشكل شخصًا قانونيًا. يزعم بعض المؤلفين أن تقنيات الروبوتات والذكاء الاصطناعي لا تحتاج إلى وضع الشخصية بعد، لأنها ليست مستقلة تمامًا. ينقسم هذا الرأي داخليًا إلى خمس نقاط.

من ناحية أخرى، هناك اختلافات بين وجهات النظر التي تنص على ضرورة وجود وضع شخصي لتقنيات الروبوت والذكاء الاصطناعي. ومن بين هذه الآراء، فإن وجهة النظر الأكثر إثارة للجدال هي وجهة النظر المتعلقة بالشخصية القانونية، والتي تشمل القواعد القانونية اليوم. ومع ذلك، يبدو أنه لا يُنظر إلى إمكانية تعريف تقنيات الروبوت والذكاء الاصطناعي كأشخاص قانونيين. وفقًا لقاعدة العدد المحدود المقبولة للأشخاص القانونيين في قانوننا، من المستحيل تعريف تقنيات الروبوت والذكاء الاصطناعي كأشخاص قانونيين. حتى لو كان من الممكن حل هذه المشكلة، فإن المسؤولية الجنائية للأشخاص القانونيين غير مقبولة في نظامنا القانوني. إذا تم قبول مسؤولية التدابير الأمنية، فستنشأ مشكلة العقوبة. ينص قانوننا على إلغاء التراخيص ومصادرة الأشخاص القانونيين. لا يمكن تطبيق إلغاء الترخيص على تقنيات الروبوت والذكاء الاصطناعي، ولكن قد ينطبق على الكيان القانوني للمصنع والمبرمج. للمصادرة؛ يجب أن تكون تقنيات الروبوت والذكاء الاصطناعي قادرة على اكتساب الممتلكات ويجب أن تكتسبها إما من ارتكاب جريمة أو استخدامها

THIS WORK IS LICENSED UNDER A CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION 4.0 INTERNATIONAL LICENSE

في ارتكاب جريمة. علاوة على ذلك، فإن حل المشكلة من خلال السماح لتقنيات الروبوت والذكاء الاصطناعي باكتساب الحقوق إما من خلال نظام تأمين أو بمفردها أمر غير ممكن. قد يكون هذا الحل ممكنًا فقط إذا ارتكبت تقنيات الروبوت والذكاء الاصطناعي جريمة اقتصادية واكتسبت أصولًا، لكنه لن يكون فعالًا في أنواع أخرى من الجرائم.

٤ . ٢ .التوصية

عندما نفكر في الروبوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي، فإن المركبات ذاتية القيادة هي أول ما يتبادر إلى الذهن. إن استخدام هذه المركبات، التي أصبحت محور اهتمام في السنوات الأخيرة، يشكل مصدر قلق وثيق للقانون الجنائي. ولتلخيص المسؤولية الجنائية في أبسط خطوطها؛ أولاً، يجب تحديد مدى استقلالية المركبة، أي مدى سيطرة الشخص في موقف السائق على المركبة. إذا كان السائق يتحكم في المركبة بشكل كامل، فسيكون السائق مسؤولاً عن جميع العواقب والضحايا. إذا احتاج السائق إلى السيطرة على المركبة في حالات الطوارئ، فسيكون التقييم قائمًا على سلوك السائق. إذا كانت المركبة مستقلة عن الشخص في موقف السائق، فستكون مسؤولية الشركة المصنعة أو المبرمج موضع تساؤل.

إن أنشطة نوع آخر من المركبات غير المأهولة، الطائرات بدون طيار، مهمة أيضًا من حيث القانون الجنائي. أولاً، يجب أن نذكر أن إطلاق هذه المركبات بشكل لا يمكن السيطرة عليه ودون إذن يعد جريمة. إن الأنشطة مثل انتهاك خصوصية الحياة الخاصة التي يتم ارتكابها باستخدام هذه المركبات من شأنها أن تضع مسؤولية المستخدم موضع تساؤل. علاوة على ذلك، يجب أن نذكر أن الحق في الدفاع المشروع سوف ينشأ للأشخاص الذين تنتهك حقوقهم بواسطة طائرة بدون طيار

٤ . ٣ .بيان الأخلاقيات

"تتوافق هذه المقالة مع قواعد الكتابة في المجلة ومبادئ النشر وقواعد أخلاقيات البحث والنشر وقواعد أخلاقيات المجلة. ويتحمل المؤلف المسؤولية عن أي انتهاكات تتعلق بالمقالة." نظرًا لأن هذه المقالة أجريت من خلال تحليل المستندات، وهي إحدى طرق البحث النوعي، فهي لا تتطلب موافقة مجلس الأخلاقيات. بيان معدل مساهمة المؤلف: معدل مساهمة المؤلف الأول في هذه الدراسة هو ١٠٠٪.

٥. المراجع :

THIS WORK IS LICENSED UNDER A CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION 4.0 INTERNATIONAL LICENSE

٥. ١ : الكتب :

هاليفي، ج. (٢٠١٥). المسؤولية عن الجرائم التي تنطوي على أنظمة الذكاء الاصطناعي. سبرينغر إنترناشيونال.

افي، إس دي، وهوبكنز، جي بي (٢٠١٣). اجلس، ابق، قم بالقيادة: مستقبل مسؤولية السيارة المستقلة. مراجعة قانون العلوم والتكنولوجيا.

٥ .٢ . البحوث :

هاليفي، ج. (٢٠١٠). المسؤولية الجنائية للكيانات ذات الذكاء الاصطناعي – من الخيال العلمي إلى الرقابة الاجتماعية القانونية. مجلة أكورن للملكية الفكرية، ٤(٢)، ١٣٧–١٤٠.

هاليفي، ج. (٢٠١٦). المسؤولية الجنائية للكيانات ذات الذكاء الاصطناعي – من الخيال العلمي إلى الرقابة الاجتماعية القانونية. مجلة أكورن للملكية الفكرية، ٤(٢)، ٣٧٠.

مواقع الانترنيت :

""القوات الجوية الأمريكية تنفي إجراء محاكاة قامت فيها طائرة بدون طيار تعمل بالذكاء الاصطناعي بقتل المشغل"." (٢٠٢٣). تم الاسترجاع في ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣، من https://www.theguardian.com/us-news/2023/jun/01/us-military-drone-ai-killed-operator-simulated-test

Yapay Zekâ ve Robot Eylemlerinden Doğan Cezai Sorumluluk- Av. M. Gökhan Ahi". (2022). " https://www.youtube.com/watch?v=5k0EE1L8A7o (تم الوصول إليه: ١٢ نوفمبر ٢٠٢٢).

"تجاوز التكنولوجيا في المجال القانوني". (Forbes.com. 2022). تم الاسترجاع في ١٩ ديسمبر ٢٠٢٢، من https://www.forbes.com/sites/markcohen1/2019/05/03/getting-beyond-the-tech-in-legal-tech/

"خريطة طريق لتبني التكنولوجيا في المجال القانوني". (٢٠٢٢). تم الاسترجاع في ١٩ ديسمبر ٢٠٢٢، من https://www.gartner.com/smarterwithgartner/a-roadmap-for-technology-adoption-in-legal/

"ما هو الذكاء الاصطناعي على أي حال؟". (٢٠٢٢). مجلة الذكاء الاصطناعي، ٨(٤)، ٢٧٣. https://doi.org/10.1609/aimag.v8i4.623 (تم الوصول إليه: ١٢ نوفمبر ٢٠٢٢).

THIS WORK IS LICENSED UNDER A CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION 4.0 INTERNATIONAL LICENSE

البرلمان الأوروبي. (٢٠٢٣). قانون الذكاء الاصطناعي. تم الاسترجاع في ١٠ يناير ٢٠٢٤، من https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-9-2023-0236_EN.html

دولجر، إم في (٢٠٢٤). Günümüz yapay zekâ teknolojisi ve 'robot yargıç/avukat' gerçeği: Mesleğimiz elimizden gidiyor mu? تم الاسترجاع في ١٧ يناير ٢٠٢٤، من https://www.researchgate.net/publication/322789785

هانسون روبوتيكس. (٢٠٢٣). صوفيا. تم الاسترجاع في ٣٠ يناير ٢٠٢٤، من https://www.hansonrobotics.com/sophia/

هيلدبراندت، م. (٢٠١٣). القانون البشري وقانون الكمبيوتر. وجهات نظر مقارنة.

هينتز، أ. (٢٠١٦). فهم الأنواع الأربعة للذكاء الاصطناعي، من الروبوتات التفاعلية إلى الكائنات الواعية بذاتها. المحادثة. تم الاسترجاع في ٣٠ يناير ٢٠٢٤، من https://theconversation.com/understanding-the-four-types-of-ai-from-reactive-robots-to-self-aware-beings-67616

٥ . ٣. مصادر اجنبية :

إريش، M. H. (2019). Yapay zekâ ve tarihsel gelişimi. جاليشتاي رابورو، اسطنبول، أنقرة، إزمير، باروسو. إرمان، هـ. (٢٠٢٠). ميديني هوكوك درسلي. دير ياينلاري.

إيبرل، يو. (٢٠١٩). Akıllı makineler: L. Talya، yapay zekâ hayatımızı nasıl değiştiriyor (.chev). أنقرة.

فورد، م. (٢٠١٨). Robotlarin yükselişi: C. Duran، yapay zekâ ve işsiz bir gelecek tehlikesi (3. baskı) (Đev.). سيشكين ياينيفي.

THIS WORK IS LICENSED UNDER A CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION 4.0 INTERNATIONAL LICENSE